

لو كان الأمر هكذا، بحيث يمكننا أن نصنف أنماط موحدة من التراكيب ودلالات محددة لهذه التراكيب، لا نعيد عنها مهما حدث تغيير في مكوناتها سواء بالزيادة أو الحذف أو التقديم أو التأخير أو استخدام أدوات محددة أو حذفها، إذن لعدت دراسة اللغة من أيسر أنواع الدراسات وهي في الحقيقة على العكس من ذلك نظراً لما يعترى اللغة عموماً من تطور سواء أكان ذلك في الصيغ أم في التراكيب أم في الدلالة، ولذا فإن ما يقول عنه علماء اللغة من لغويين ومفسرين وبيانين من أصل وشذوذ عن الأصل في الاستخدام، فالحقيقة أن أغلب مؤلفاتهم تمتلأ بهذه الألوان التي يعدونها شذوذاً، والتي يجمعون لها الشواهد ولذا فإنني أرى أن كل هذه الألوان من الاستشهادات، تعد استخدامات توظف توظيفاً خاصاً لأداء الأغراض، وأن ما يصنفه علماء العربية من افتراض نمط موحد، فما هو إلا لون من الافتراض يسر على الدارسين رصد ما يخالف النمط الذي افترضوه هم، والمسلك بطبيعة الحال ليس مرفوضاً، وإنما هو طريقة من طرق التناول قد تكون علمية أحياناً وتعليمية في بعض الأحيان خصوصاً للأجيال التي تلت العصور التي قيلت فيها هذه الاستشهادات.

وقد أدرك علماء العربية الأقدمون رعاية الحالة حين بحثوا في مقتضى الحال وقالوا: لكل مقام مقال، ذلك أن المتكلم إنما يحذف أو يذكر، ويوجز أو يطنب، ويصل أو يفصل، تبعاً للحالة النفسية، في حين يقضى المنطق والفكر المجرد بخلاف ذلك أحياناً، كذلك يكون إرسال الكلام على طبيعته، أو توكيده أو تقويته موصولاً بالأحوال النفسية قبل كل شيء، ولعل أبواب الحذف ومواضعه من أوضح الأدلة وأسطعها. ذلك أن المنطق يقضى بذكر الجملة كاملة الأركان لا ينقصها شيء، ولا يحذف منها جزء، ولكن الواقع يقفنا على تراكيب محذوف منها بعض أجزائها لأسباب عديدة مختلفة، فإذا جاء النحو المنتقاد للمنطق في تلك الصور التعبيرية لما استطعنا، أن نلتمس لها الأسباب، ولجنحنا إلى التقدير والتكلف، نقدر هنا جملة محذوفة، ونتصور